

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٩ لسنة ٢٠١٧ «بالتفوضى»

باعتبار المخازن التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد

سوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص
والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية
وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفوضى فى بعض الاختصاصات :

وعلى القرار الوزارى رقم (٩٠٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦ بشأن اعتماد

لائحة شئون العاملين واللائحة المالية :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد جلسة ٢٠١٧/١/١٨
باعتبار المخازن التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٥/١٤ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد المخازن التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة
والسوق معاً مبلغ . ٨٧٨.٣١ ج (فقط ثمانية ملايين وسبعمائة وثمانون ألفاً وثلاثمائة

وعشرة جنيهات لا غير) وقد بلغت جملة المصاروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٦٩٨٦٤٣١ ج (فقط ستة ملايين وتسعمائة وستة وثمانون ألفاً وأربعين ألفاً واحد وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٧٩٣٨٧٩ ج (فقط مليون وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألفاً وثمانمائة وتسعة وسبعين جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٧/٥/١٤

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة